بي به شيخنا المحقق عبد الرحيم ابن زياد كما قالوا في المرتهن اذا
ب الراهن وتعذر عليه اثبات الرهن عند القاضي ان له بيع الرهن
ه راجع قاضي بل هنا اهم واعم وقوعا وقد شاهدنا من هذا كثيرا
وقوله ما قلناه من استقلالها بالفسخ ما قالوه من انه اذا ثبت لها
حق الفسخ في عنته لاعسار واستقلت به لعدم حاكم او حكم او يعز
عن الرفع للحاكم نفذ فسخها ظاهرا وباطنا للضرورة سالت عما اذا
قالت امرأة طلقني زوجي ولم يعينه باسمه والغيبة فهل يجوز تزويجها
قبل ثبوت طلاقه اولا وهل المراد بما قالوا اذا عنته احتاجت
المسئلة والا فلا التعيين باسمه او لغيره كما يفهم من عبارة مشايخنا
وغيرهم او الاقرار بالزوجية والعصمة تقول لها طلقني لا تعينه باسمه
كن بين وبين كما يحدث بذلك بعض فقهاء اليمن فعلى قوله لو قالت طلقني
زوجي لم تزوج وان لم تعين اسمه فاجاب الشيخ عبد الرؤف بما نصه من
طلبت النكاح وقالت طلقني زوجي واعتدت فاقاما ان تقوله
لو نهما او للقاضي فان قالته لو نهما جاز له تزويجها وان عرف زوجها
الاول من غير انبات طلاق ولا يمين لكن يسن له ذلك وان قالته
للقاضي فان لم يعرف زوجها جاز له تزويجها كذلك وبه
ماذكر ايضا وان عرفه باسمه او نسبه او شخصه فلا بد من ثبوت ذلك
وهلفها على انقضاء العدة وكون المراد بالتعيين ما ذكر هو ظاهر
ولا يصح ان يراد به مجرد الاقرار بالزوجية لانه مستفاد من طلقني
زوجي فيلزم ان يكون التفصيل بين المعين وغيره لغوا وكلام الائمة
مصون عن ذلك كيف واصله للدارمي واقره الشيخان وتبعهم آخرون
وغيره وان كان ظاهر كلام الشافعي في قولها ذلك عن المحلل ان زوجها
القاضي مطلقا معينا كان الزوج اولا ومشى في العباب على انها
اذا قالت للقاضي ولي غايب وانا خليه من نكاح وعدة زوجها بلا
اثبات واذا قالت له طلقني اومان عني انبت وعلى الاول لكن هنا
سؤالان اظهرهما الحكمة في الفرق بين المعين وغيره وينبغي ان لا
نفرق لان المدار على العلم سبق الزوجية او لعدم حتى يعمل بالاصل
في كل منهما والجواب فيما نظهر انه القاضي اذا تعين الزوج عنده بما
سبق ذكره ناكل الاحتياط والعمل باصل بقاء الزوجية فوجب
التثبت بخلاف ما اذا عرف مطلق الزوجية مطلق الزوجية من غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)